

الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الأخرى:

ليس تقسيم نشاطات الانسان عادة بالعمل المثمر ، إذ لا يوجد بين هذه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل أحداها عن الآخر ، فالشخص الذي يمثل عضو في أسرة يسهم في ذات الوقت في النشاط الاقتصادي كعامل في مصنع مثلا وناشط سياسي ونقابي ، الأمر الذي تكون معه كل هذه النشاطات كتداخلة ، ينبني على ذلك أنه لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الى المجالات الأخرى ، وهو ما ينطبق من باب أولى على العلوم الاجتماعية التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للإنسان وهي بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التي تهدف الى فهم العلاقات بين الافراد وفئات وطبقات المجتمع في تغيرها عبر الزمن (التاريخ ، الاقتصاد السياسي الجغرافيا ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الديموجرافيا .. الخ . ومع ذلك ولتسهيل عملية البحث العلمي وجد مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمتقاضه توخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية منفردة لينصب عليها موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية انطلاقا من هذه الفكرة الأساسية لن يكون هدفنا في هذا المحور تعريف العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي، وانما ايضا الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بين الاقتصاد السياسي وبعض فروع العلوم الاجتماعية الأخرى نأخذ على سبيل المثال بعضها منها

1- الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يعرف البعض علم الاجتماع انه " الدراسة الساعية لان تكون علمية لما هو اجتماعي اي للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه، سواء على المستوى الأولى للعلاقات بين الأشخاص أو

على مستوى المجموعات الكبيرة، الطبقات، الأمم، الحضارات أو بصفة عامة المجتمعات الكلية، إذا ما استخدمنا تعبيراً أصبح جارياً" ولكن إذا أردنا تعريف علم الاجتماع تعريفاً علمياً قلنا انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني

فموضوع علم الاجتماع يتعلق الآن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه، وذلك في حركتها الكلية اما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي اولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية: ظهور اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسي، ظواهر سلوك الأفراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس .. وهكذا

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعته وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع. مثلاً

بذلك علماً اجتماعياً يحمي هذا الجانب من حياة المجتمع يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، أملاً بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية، أي تحول المجتمع من شكل إلى آخر، ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر؟

- بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ومن ثم بتأثير الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي

- وكذلك العلاقة بالانتماء أكثر ما تظهر في علم الاجتماع الاقتصادي وهو فرع خاص من علم الاجتماع فاذا كان التحليل ينشغل وفقاً لكولم D. colm بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد الطبقات في كل لحلق والآثار التي تترتب على هذا السلوك، فان علم الاجتماع

الاقتصادي يحاول الإجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد والطبقات الى ان يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه ومن هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله لنشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي) وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي ، " أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وهو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية وقدره أكبر على التصرف

2- الاقتصاد السياسي وعلم السياسة

للسياسة بدون اقتصاد ولا اقتصاد بدون سياسة، فالسياسة والاقتصاد ييران في خطان متوازيان ولا يمكن الواحد الاستغناء عن الآخر، نينا يهتم علم السياسة برعاية شؤون المجتمع وطريقة تنظيمه ومبادئ الحكم فيه، أما علم الاقتصاد فيهتم بشؤون المجتمع من زاوية الحاجات وإشباعها فالقرارات الاقتصادية تتأثر بالسياسة المتبعة في أي بلد. إن إعلان الحرب مثلا هو قرار سياسي وليس قرارا اقتصاديا إلا أنه يوضح كيفية تعبئة موارد المجتمع لخدمة المجهود الحربي وكيفية استخدام الأسلحة الاقتصادية في تحطيم القوى المعنوية للعدو.

3- الاقتصاد السياسي والتاريخ

إن التجارب السابقة في المجال الاقتصادي والأبحاث التاريخية والتجارب الماضية واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف منها تقدم خدمات هامة للاقتصادي، كما أن المعرفة الاقتصادية لا يمكن أن تكتمل بدون الإشارة المستمرة إلى التاريخ. والدراسة

التاريخية في الاقتصاد قد تتناول أموراً مختلفة فالواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه وما يرتبط من ظروف الإنتاج ومن مواد متاحة ودرجة معينة من التكنولوجيا وشكل علاقات الإنتاج والتوزيع وما يرتبط بها من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات لا يظل ثابتاً وإنما في تغير مستمر، فالإقتصاد السياسي علماً تطور تاريخياً يهتم بالبحث في المراحل المتعاقبة التي تمت فيها مختلف التشكيلات الاقتصادية منذ العصور البدائية وكذلك مراحل تطورها

4- الاقتصاد السياسي والجغرافيا

إن الاقتصاد السياسي ينظر إلى الجغرافيا على أنها الوسط الذي يتم فيه توظيف الأنشطة الاقتصادية من خلال بروز مؤشرات تتوافر عناصر الإنتاج في موقع جغرافي ما، فالوسط الجغرافي يفسر ازدهار مدن وحضارات نظراً للثروات المتواجدة فيها

5- الاقتصاد السياسي وعلم القانون

يقوم القانون على مجموعة القواعد العامة المجردة المتميزة بصفة الإلزام والتي تنظم العلاقات بين الأفراد سواء بين بعضهم البعض أو بينهم وبين السلطة العامة، ولا يقتصر أمر التنظيم القانوني على العلاقات الداخلية بل يمتد أيضاً إلى الدولية منها، وبما أن العلاقات الاقتصادية هي علاقات ملكية، فإن القانون يعد عنصراً من العناصر المكونة للنظام الاقتصادي، فمثلاً الاقتصاد الرأسمالي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فمن الضروري وضع تنظيمات قانونية تحمي هذه الملكية وتحترمها ومن ثم فالنظام الاقتصادي والتنظيم القانوني لها تأثيراً متبادلاً .

6- الاقتصاد السياسي وعلم الديمغرافيا

الديمغرافيا علم يهتم بقضايا السكان، حالاتهم، حركتهم بناهم الفكرية، طباعهم، بيولوجيتهم، كما يهتم بالإنتاج الغذائي والمحافظة على البيئة، وبذلك فالإنسان هو العنصر الأكثر نشاط في العملية الاقتصادية وتتفاوت المجتمعات في درجات توفيرها للاحتياجات الكمية والكيفية لسكانها، وبا أن الموارد المتاحة متصفة بالندرة فإن نوعية السكان تؤثر على هذه الموارد، حيث أن هناك علاقة قوية بين عناصر الإنتاج والسكان.

7- الاقتصاد السياسي وعلم النفس

إن الاقتصاد السياسي يهتم بسلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، كما أن علم النفس يهتم بدراسة الإنسان وخصائصه التقنية والتصرفات الشخصية ومن هنا نجد أن علم النفس يمد ويساعد الاقتصادي في التعرف على المواقف الإيجابية والسلبية للإنسان، اتجاه القرارات الاقتصادية والتي لها دور كبير في النشاط الاقتصادي، كما أن دراسة هذه المواقف تفيد كثيرا في اتخاذ القرارات الاقتصادية كما يعتبر علم الرياضيات وعلم الإحصاء وعلم المحاسبة من العلوم التي تمد علم الاقتصاد بالأدوات التحليلية التي تساعد الباحث الاقتصادي في الوصول إلى النتائج الموجودة.

8- الاقتصاد السياسي والرياضيات

لو رجعنا إلى التطابق القائل بان العمل الاقتصادي = الاختيار (الذي يصفه ويبرر كعقلاني) فيتحتّم علينا القول أن الاقتصاد السياسي هو علم الاختيارات: وبهذا يكون

مقننا لأنه يحدد جميع قواعد الاختيار الأفضل ومن هنا يصبح الاقتصاد السياسي تقنية: أنه يحدد قواعد العمل وفق التطبيق الرياضي.

وفعلا، اننا نعثر في الرياضيات على الاساس النظري لتقنيات الدفع الأقصى والدفع الأدنى، يصبح المتعامل الاقتصادي الذي أصبح عقلانيا برفع فوائده الى حدها الأقصى بتخفيض نفقاته الى حدها الأدنى، يجد في الرياضيات التقنيات الضرورية لاختياره، وقد يصبح الاقتصاد السياسي فرع من الرياضيات. وهناك عدد قليل من الاقتصاديين الذين يؤيدون وجهة النظر هذه وعلاوة على أن كثيرا من مؤلفات الاقتصاد السياسي اصبحت ذات شكل رياضي، تجد أن بعض الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي الايطالي ايرالدو فوساتي، يدعمون هذا الرأي

ويكتب هذا الأخير: «اريد ان اذهب بعيدا أكثر في مجال التجريد لتعليل علم الاقتصاد كأنه علم رياضي يطبق على ظواهر الندرة، وإذا كان حقا انه حيث لا توجد الندرة لا يوجد الفعل الاقتصادي، كذلك ان كان الحدث الاقتصادي يتم فصل فور اتصال ندرة الوسائل مع قدرة قيامها باستعمالات متناوبة ومع أهداف مصنفة حسب أهميتها. فإنه من الصحيح ايضا أن البناء الاقتصادي يتطور انطلاقا من مبدأ عقلاني، وهو تحقيق الحد الأقصى لفعالية الوسائل الخاصة بالأهداف المعينة ويدمج هذا المبدأ - حتما - المشكل الاقتصادي بالنظرية الرياضية

9- الاقتصاد السياسي والإحصاء

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فالتحليل الاقتصادي يحتاج إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. إن أهمية الإحصاء كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ظهرت منذ القرن السادس عشر وتطور الأمر بعد ذلك حتى أصبح الاقتصاديون يتمتعون بمهارة خاصة في تجميع البيانات وتصنيفها والاستفادة منها في استخلاص النتائج.

10 - الاقتصاد وعلم المحاسبة

يقدم علم المحاسبة معلومات قيمة للباحث الاقتصادي عن الميزانية الأسعار، التكاليف، الأرباح، المخزونات، الخاصة بمشروع ما ليتمكن من تغيير تلك المعلومات إلى الوجهة الاقتصادية وترجمة ما تحمله من معان وتأثيرات اقتصادية سلبية أو ايجابية على المشروع